JINCE, Issue No. 5 (2022)

مجلة مركز المسكوكات الإسلامية ـ مصر

Journal of Islamic Numismatics Center, Egypt

JINCE

Fayoum University

العدد الخامس (٢٠٢٢م)، ص ص: ٧٩ ـ ٩٤

النقود المتداولة بمدينة طرابلس الشام في العصر العثماني (٩١٦- ١٣٣٧هـ/ ١٥١٦- ١٩١٨م) من خلال سجلات المحكمة الشرعية

The Coins used in Tripoli of Lebanon during the Ottoman Era (916-1337 A.H /1516-1918 A.D) through the Records of the Sharia court.

د. محمد محمد مرسي علي (Dr. Mohamed. M. M. Aly)•

الملخص:

تم تداول العديد من النقود الذهبية، أو الفضية العثمانية، في مدينة طرابلس الشام في العصر العثماني، ذُكرت أغلب هذه النقود في سجلات المحكمة الشرعية، والملاحظ أن النقود الرئيسة كانت الفضية، وعلى رأسها القروش الأسدية، التي سادت التعاملات النقدية المختلفة حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، بينما كانت جميع النقود الأخرى؛ سواء الذهبية، أو الفضية تحتسب قيمتها مقارنة بالقروش، وقد تنوعت هذه النقود ما بين الذهب العدلي، والآقجة التي عرفت بالعثماني، والبارة التي عرفت بالمصرية، والقروش الأسدية، والشاهي، والدراهم، وريال الالطمشلي، وستناقش هذه الورقة البحثية:

- الأهمية التجارية لميناء طرابلس الشام خلال العصر العثماني.
- توافد التجار والقناصل الأوربيين إلى الميناء، مما أثر بشدة في تعدد أنواع النقود المتداولة.
- مناقشة ما ذكره بعض العلماء من تواجد دار ضرب بمدينة طرابلس.
- تعريف النقود المتداولة، وقيمتها النقدية.
- نشر وثيقة جديدة تتضمن أمرًا بتحديد أسعار المعاملة بمدينة طرابلس الشام، تؤرخ بـ٢٢ جمادى الأولي سنة ١٢٤٣هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨٢٧م، تتضمن النقود التي صدرت الأوامر بتداولها في تلك الفترة، مع تحديد قيمة تداولها.

الكلمات المفتاحية: طرابلس الشام، النقود المتداولة، الذهب العادلي، الشاهي، ريال الالطمشلي.

• أستاذ مساعد بقسم الآثار والحضارة، كلية الآداب، جامعة حلوان؛

Assistant Professor in Islamic Archaeology, Faculty of Arts, Helwan University; **Email:** mohammed_morsy@arts.helwan.edu.eg

Abstract:

The Gold and Silver Coins were used in Tripoli of Lebanon, in the Ottoman era. The Majority of these coins were mentioned in the records of the Sharia court. The main coins were silver, on top of which were Alasdia piasters, which prevailed in various monetary transactions until the end of the nineteenth century AD, while All other Currencies, whether gold or silver, were Calculated in comparison to piasters, and these Coins varied between Aladly gold, Akches, which was known as the Ottoman, the bara, which was known as the Egyptian, Alasdia piasters, shahi, dirhams and the riyal of Al-Tamshly. This research will discuss:

-The commercial significance of the port of Tripoli of Lebanon during the Ottoman era.

-European merchants and consuls flocked to the port, which greatly affected the variety of types of currencies in use.

-Discussing claims made by some scholars on the existence of a mint in Tripoli.

-Outlining the several currencies in use and their monetary values.

-Publishing of a new document containing the determination of transaction charges in Tripoli of Lebanon, dated 22 Jumada Al-Awwal 1243 AH/ 10 December 1827 AD, which also lists the currencies that were minted and used at that time and estimates their monetary values.

Keywords: Tripoli of Lebanon, Monetary values, Aladly gold, Shahi, Al-Tamashli riyal.

المقدمة:

خضعت مدينة طرابلس الشام للدولة العثمانية بعد انتصار الجيش العثماني بقيادة السلطان سليم الأول على الجيش المملوكي بقيادة السلطان قانصو الغوري، في معركة مرج دابق، عام ٩٢٢هـ/ ١٥١٧م، وتمكن الجيش العثماني من الاستيلاء على حلب، وقلعتها، ثم دمشق، وحمص، وبعلبك، ثم زحفوا إلى طرابلس، وصفد، وغزة، وبيت المقدس، ودخلوا جميعها بدون مقاومة[١]، وقد قسم العثمانيون بلاد الشام، بعد الاستيلاء عليها، إلى ثلاث ولايات، هي: ولاية حلب، وولاية دمشق، وولاية طرابلس، وكان لكل ولاية استقلالها التام عن الأخرى[٢]، وولى السلطان سليم على طرابلس قائدًا عثمانيًا وهو محمد آغا شعيب، وكانت تتبع طرابلس في تلك

[١] **ابن إياس (محمد بن أحمد):** *بدائع الزهور في وقائع الدهور*، ج٥، تحقيق/ محمد مصطفى، ط١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٦١م، ص ١٥٢.

[٢] **عبد الرحيم (عبد الرحيم عبد الرحمن):** *النظم الإدارية العثمانية في البلدان العربية وأثرها في العلاقات العربية العثمانية ١٥١٧/ ١٧٩٨م*، مجلة الدارة، مج ٩، ع١، ١٩٨٣م، ص ١٠٣.

الفترة جبيل، والبترون، وجبة بشرى، والكورة، والزاوية، والضنية[١]، وفى عام ٩٨٧هـ/ ١٥٧٩م، أصبحت طرابلس مقرًا لوالٍ برتبة وزير فتولاها يوسف باشا سيفا[٢]، الذي امتد حكمه وعائلته لسنوات عديد، واشتهر بمكارمه ومكارم أسرته، وبعد انتهاء ولاية آل سيفا، أرسلت الدولة العثمانية العديد من كبار رجالها الذين ارتقى بعضهم بعد ذلك لمنصب الصدر الأعظم[٣].

تراجعت مكانة مدينة طرابلس منذ نهاية القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي؛ حيث نجح ولاة صيدا والشام في مد نفوذهم على طرابلس، وبدأت الدولة في إسناد ولايتها إلى والي صيدا والشام بدلًا من تعيين والٍ خاص بها، مما جعل وجود ولاية طرابلس شكليًا فقط، ومن الناحية الفعلية أصبحت ملغاة[٤]، وظلت طرابلس على هذا الحال، حتى استطاع إبراهيم باشا بن محمد على باشا الاستيلاء على البلاد الشامية، ومنها: طرابلس لبعض الوقت، ثم عادت الدولة العثمانية بمساعدة روسيا، وإنجلترا، والنمسا لاستردادها مرة أخرى عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٤٠م[٥]، وصارت تابعة لصيدا والشام، وجعلت متصرفية بعد أن ضمت إليها اللاذقية، وعكار، وصافيتا، والحصن. وفى سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م، أبعدت كلٌّ من اللاذقية، وجبلة، وأصبحت متصرفية لوحدها، وألحقت بها عكار، وصافيتا، والحصن، وفى سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٦م، تشكلت ولاية بيروت، وألحقت بها طرابلس[٦].

ميناء طرابلس ودوره في انتعاش الحالة الاقتصادية:

ازدهرت التجارة في مدينة طرابلس منذ العصر المملوكي نظرًا لوقوعها على شاطئ البحر المتوسط، ويأتي ميناء طرابلس في المرتبة الثانية بعد بيروت بالنسبة لتجارة الشام الخارجية والداخلية، فميناء طرابلس يعد مخرجًا لتجارة منطقة حلب، وصلة للتجار الأجانب من آسيا، وأوروبا، والوطنيين من حمص، وحلب، ودمشق، وحماه، وبعلبك. وانتظمت على طول شوارع الميناء مخازن وحوانيت التجار التي تمتلئ بالسلع الشامية والمستوردة، وتواجد بالميناء نائب للسلطان، وقناصل الدول الأجنبية، ووكلاء، ومندوبو الشركات الأجنبية، ومصارف، وفروع مؤسسات أوروبا التجارية، وفنادق، وقياسر، واستوعب الميناء عددًا كبيرًا من السفن

---

[١] **الشدياق (طنوس بن يوسف):** *أخبار الأعيان في جبل لبنان*، ج٢، مكتبة العرفان، بيروت ١٩٥٤م، ص٤؛ **سالم (السيد عبد العزيز):** *طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي*، ط١، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٦٦م، ص ٣٥٨.

[٢] ولى يوسف باشا سيفا الكردي على طرابلس في عام ٩٨٧هـ/ ١٥٧٩م، بعد مقتل محمد آغا شعيب والى طرابلس، وقد عظم نفوذ آل سيفا في طرابلس في عهد زعيمهم يوسف باشا سيفا، في الفترة (٩٨٧- ١٠٣٤هـ/ ١٥٧٩- ١٦٢٤)، حتى حجب نفوذه الباشا العثماني نفسه في طرابلس، وامتد سلطان آل سيفا في الشام حتى وصل إلى حماه وحمص، وكان نطاق حكمهم يتسع أحيانًا فيشمل طرابلس، وعكار، وجبلة، والمرقب، والحصن، وجبة بشر، وجبيل، وينكمش أحيانًا حتى ينحصر في عكار، كما حدث في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني، وكان ليوسف باشا العديد من الأولاد، مثل: حسين، وحسن، وعمر، وقاسم، ومحمود، وبلك، وعساف الذين تولوا هم وأقاربهم حكم طرابلس والمناطق التابعة لها لفترة من الزمان؛ **شريف (حكمت بك):** *تاريخ طرابلس الشام من أقدم أزمانها إلى هذه الأيام*، حققه/ منى حداد ومارون عيسى، ط١، دار حكمت شريف، ودار الإيمان، طرابلس ١٩٨٧م، ص ١٠٨- ١١٩؛ **سالم:** *طرابلس* الشام، ص ٣٦٢.

[٣] **نوفل (عبد الله حبيب):** *تراجم علماء طرابلس وأدبائها*، ط١، مطبعة الحضارة، طرابلس ١٩٢٩م، ص ١١.

[٤] **حلبص(فاروق):** *أبحاث في تاريخ ولاية طرابلس إبان الحكم العثماني من خلال الوثائق الرسمية العثمانية*، ط١، بيروت ٢٠٠٧م، ص ٧١- ٧٢.

[٥] **نوفل:** *تراجم علماء طرابلس*، ص ١١.

[٦] **شريف:** *تاريخ طرابلس الشام*، ص ١٥١.

المختلفة الأحجام[١]، إلا أن التعاملات التجارية بين طرابلس والأوربيين وخاصة البنادقة كانت تتعرض لبعض المضايقات التي تؤثر على حجم التجارة، ومنها: قيام الأمير قصروه نائب الشام، عام ٩٠٥هـ/ ١٤٩٩م، بالقبض على التجار البنادقة، وفرض غرامات كبيرة عليهم، وسجن سبعة منهم؛ بسبب وصول بعض السفن من البندقية إلى طرابلس، وأنزل بها سلعًا بلغت رسوم جماركها فقط ١٠٠٠٠ دوك، وكان قصروه ينتظر وصولها إلى بيروت بفارغ الصبر[٢]، ولم تستقر الأوضاع إلا بعد إتمام اتفاقية خاصة بتجارة البندقية في ميناء طرابلس الشام، في عام ٩١٨هـ/١٥١٢م، ضمن إطار الاتفاقات التجارية المعقودة بين المماليك والدول التجارية، وفى آخر عهد الدولة المملوكية، في عام ٩١٦هـ/ ١٥١٠م، كان للأوروبيين قنصل في طرابلس[٣].

تمتعت طرابلس بأهمية تجارية كبيرة في بداية العهد العثماني، وصار ميناء حلب الميناء الرئيس، كما أصبحت السوق الرئيسة لتجارة التوابل القادمة من دمشق، وساعد على ذلك أن الضريبة على السفن الأجنبية كانت أدنى فيها، ثم صدر قانون جديد في عام ١٥٧١م، نص على أن تدفع السفن الراسية في ميناء طرابلس ٦١٤ آقجة، والمتوسطة ٢٠٠ آقجة، والصغيرة ٢٥ آقجة عند إبحارها[٤].

مما سبق، يتضح أن ميناء طرابلس كان له تأثير كبير على التجارة الخارجية والداخلية، وأدرَّت التجارة ربحًا وفيرًا على أصحابها، وعمل كبار التجار في تجارة الأقمشة، والمواد الغذائية، خصوصًا الأرز، والسكر، والسمن، وغيرها[٥]، وحينما تراجع ميناء طرابلس في الأهمية، ظلت طرابلس محافظة على نشاطها التجاري في موارد المنطقة نفسها، وخاصة حرير لبنان؛ حيث بقيت الدول الأوربية، كفرنسا، وإنجلترا، والبندقية ترسل إليها قناصل، أو نواب لحماية مصالح مواطنيهم فيها، وكانوا يأتون للبحث عن الحرير، والقطن، والزبيب الوارد إليها من بعلبك[٦].

دور الضرب في العصر العثماني:

تعددت دور الضرب التي سكت بها النقود في العصر العثماني، خاصة في عهد السلطان سليم الأول والسلطان سليمان القانوني، فظهرت دور ضرب في سوريا، ومصر، وكردستان، والحجاز، وأذربيجان، والعراق، واليمن، وطرابلس الغرب، وتونس[٧].

وقد وردت بعض الإشارات إلى افتتاح دار لسك النقود بمدينة طرابلس الشام سنة ٩٩٤هـ/ ١٥٨٥م، أي

---

[١] **القطار (إلياس):** *نيابة طرابلس في عهد المماليك (٦٨٨-٩٢٢هـ/ ١٢٨٩-١٥١٦ م)*، ط١، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٩٨م، ص ٦٨٢.

[٢] **فهمي (نعيم زكي):** *طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٣م، ص ٥٨.

[٣] **فهمي:** *طرق التجارة الدولية*، ص ٤٢٥؛ **القطار:** *نيابة طرابلس*، ص ٦٨٣- ٦٨٤.

[٤] **يوسف (إلهام عادل)، يوسف (محمد غسان):** *ميناء طرابلس في العهد العثماني*، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مج ٤١، ع٢، ٢٠١٩م، ص ٢٤١.

[٥] **الحمصي (نهدي صبحي):** *تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي*، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٦م، ص ١٦٠.

[٦] **يوسف:** *ميناء طرابلس*، ص ٢٤٤.

[٧] **الصاوي (أحمد):** *النقود المتداولة في مصر العثمانية*، ط٢، مركز الحضارة العربية، القاهرة ٢٠٠٨م، ص ٢٢١.

في فترة حكم السلطان مراد الثالث[١]، كما نشر (Lane Poole) قطعة فضية نقشت عليها كلمة طرابلس[٢].

ترجَّحَ أن يكون ضربها في مدينة طرابلس الشام، ولكن الدراسات السابقة لهذه القطعة دلت على أنها أخذت الشكل العام الذي ضربت به النقود في شمال أفريقيا، وهو الشكل المربع؛ مما يدل على ضرب هذه القطعة بمدينة طرابلس الغرب[٣]، ولم تظهر أية إشارات أخرى تدل على وجود نقود ترجع إلى دار ضرب طرابلس الشام، مما يؤكد على عدم وجود دار ضرب خاصة بطرابلس الشام، وأن النقود التي تم تداولها في هذه المدينة كانت تسك في دور الضرب القريبة منها، مثل: دور ضرب دمشق، وحلب، وديار بكر[٤].

النقود المتداولة في طرابلس الشام:

تم تداول العديد من النقود العثمانية (الذهبية، أو الفضية)، في مدينة طرابلس الشام في العصر العثماني، وذكرت أغلب هذه النقود في سجلات المحكمة الشرعية، والملاحظ أن النقود الرئيسة كانت الفضية، وعلى رأسها القروش الأسدية التي سادت التعاملات النقدية المختلفة حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، وكانت جميع النقود الأخرى؛ سواء الذهبية، أو الفضية تحتسب قيمتها مقارنة بالقروش، وقد تنوعت هذه النقود ما بين الذهب العدلي، والآقجة التي عرفت بالعثماني، والباره التي عرفت بالمصرية، والقروش الأسدية التي سبق ذكرها، والشاهي، والدراهم، وريال الألطمشلي[٥].

كما أوردت المصادر التاريخية المعاصرة العديد من النقود الأخرى التي عرفت بطرابلس الشام، في تلك الفترة، مثل: المشخص، والذهب الكبير، والإسطنبولي، والمجر، والبوطاقية، والأحمدي، والاكلك، والذهب اليوسفي، والبشلك، والذهب الجهادي[٦]، ولكن هذه النقود لم تُذكر في سجلات المحكمة الشرعية؛ لذلك، ستركز هذه الدراسة على النقود التي وردت فقط بسجلات المحكمة الشرعية بمدينة طرابلس الشام.

أولًا: النقود الذهبية

تمثلت النقود الذهبية التي وردت بوثائق المحكمة الشرعية بمدينة طرابلس الشام في الذهب العدلي فقط، في حين سيطرت النقود الفضية على التعاملات في مدينة طرابلس (كما سبق الذكر).

عدلي: نقد ذهبي، تم تداوله في مدينة طرابلس خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، ينسب إلى

---

[١] **العبد الرحمن (حكمات):** *النقود العثمانية في سورية*، ط١، الجامعة الأردنية، الأردن ١٩٩٦م، ص ١١٧-١١٨؛ **عبد القادر (أحمد محمد يوسف):** *النقود المتداولة في بلاد الشام في العصر العثماني وقيمها النقدية دراسة أثرية فنية*، رسالة دكتوراه- غير منشورة، كلية الآثار- جامعة القاهرة، ٢٠١١م، ص ١٩٤.

[٢] **عبد القادر:** *النقود المتداولة*، ص ١٩٤.

[٣] **عبد القادر:** *النقود المتداولة*، ص ١٩٤.

[٤] **باموك (شوكت):** *التاريخ المالي للدولة العثمانية*، تعريب/ عبد اللطيف الحارس، ط١، دار المدار الإسلامي، بيروت ٢٠٠٥م، ص ١٩٠- ١٩١.

[٥] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجلات ١-٢-٣-٢٩-٣٠.

[٦] **الشهابي (حيدر أحمد):** *لبنان في عهد الأمراء الشهابيين*، ضبط/ أسد رستم، ج٣، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٣٣م، ص ٥٥٠- ٥٧٠- ٥٧٥- ٥٨٤- ٥٩٤- ٥٩٩- ٦٠٤- ٦٢٧- ٦٣٠- ٦٣٢- ٦٤١- ٧٢٦- ٧٧٧- ٧٧٩.

السلطان محمود الثاني الذي ضربها باسمه (لوحة ١)[١]؛ حيث توجد كلمة "عدلي" منقوشة على عدد كبير من النقود الذهبية، والفضية الخاصة بهذا السلطان، على يسار الطغراء[٢].

الوجه	الظهر

(لوحة ١) ذهب عدلي للسلطان محمود الثاني، ضرب في دار الخلافة العلية، ١٢٣٧هـ، عن:
Zeno, no. 302510

العدلية عدليتان: قديمة وجديدة، وكلتاهما من الذهب، وكانت العدلية الجديدة تساوي ستة عشر قرشًا في ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م[٣]، واختلفت قيمتها باختلاف المكان والزمان، وتدل وثائق المحكمة الشرعية بطرابلس على تداول هذا النقد بأسعار مختلفة خلال عامي ١٢٤١-١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦-١٨٢٧م، وكان العدلي في شهر شعبان عام ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م يساوي ١٤ قرشًا[٤]، ثم ارتفعت قيمته في شهر ربيع الأول ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م ليساوي ١٥ قرشًا[٥]، وارتفعت مرة أخرى ليساوي ٢١ قرشًا في شهر ذي القعدة ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٧م٦، وقد أدى هذا الارتفاع إلى صدور أمر من السيد عبد الله والي صيدا، وطرابلس، ومتصرف لواء غزة، ويافه، مؤرخ ٢٢ جمادى الأولي سنة ١٢٤٣هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨٢٧م (ملحق١)، يحدد فيه أسعار النقود المتداولة، وقيمتها "ذهب العدلي وسعرها اثنى عشر قرشا، ونصف العدلي بستة قروش، وربعية العدلي بثلاثة قروش"[٧].

السنوات	أسعار الصرف مقابل القرش
شعبان ١٢٤١	١٤
ربيع الأول ١٢٤٢	١٥
ذي القعدة ١٢٤٢	٢١
جمادى الأولى ١٢٤٣	١٢

جدول (١) جدول بأسعار صرف الذهب العدلى خلال الأعوام ١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣هـ، بمدينة طرابلس الشام.

ثانيًا: النقود الفضية

تعددت النقود الفضية المتداولة بمدينة طرابلس الشام، وتنوعت ما بين الآقجة، والباره، والقروش الأسدية، والشاهي، والدراهم، وريال الالتمشلي.

---

[١] **أوزتورك (مصطفى):** *الملامح العامة لتاريخ السكة العثمانية، ترجمة/ سيد محمد السيد، ضمن كتاب النقود العثمانية تاريخها – تطورها- مشكلاتها، مكتبة الآداب، القاهرة٢٠٠٣ م، ص ٦٤.*

[٢] **أباظة (عبده إبراهيم محمد):** *النقود المتداولة في مصر في عصر محمد علي باشا (١٢٢٠ - ١٢٦٤ هـ/١٨٠٥ - ١٨٤٨ م)*، رسالة ماجستير- غير منشورة، كلية الآثار- جامعة القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٦٠.

[٣] **المازندراني (موسى الحسيني):** *تاريخ النقود الإسلامية*، ط٣، دار العلوم للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٨م، ص ١٥٢.

[٤] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٣٠، تحرير تركة بتاريخ شعبان ١٢٤١هـ، ص ٢١-٢٢.

[٥] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٣٠، تحرير تركة بتاريخ ربيع أول ١٢٤٢هـ، ص ٢١-٢٢.

[٦] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٣٠، تحرير تركة بتاريخ ذي القعدة ١٢٤٢هـ، ص ١٥١.

[٧] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٣٠، أعوام ١٢٤١-١٢٤٣هـ/ ١٨٢٥-١٨٢٧م، ص ٢٢٦.

١- الآقجة: شكلت أساس النظام النقدي في الدولة العثمانية، وقد ضربت الآقجة الأولى في عهد أورخان غازي؛ حيث كانت تعتمد وقتها اعتمادًا أساسيًا على الدرهم السلجوقي القديم[١]، وهي تعد أصغر وحدات النقود الفضية العثمانية (لوحة ٢)، وتعرف باسم آقجة عثماني، أي: قطعة صغيرة من الفضة العثمانية، وكان وزنها في بداية سكها نحو ١,١٥٤ جرام، وظلت على وزنها حتَّى فتحت القسطنطينية، ومن عهد محمد الفاتح إلى عهد سليم الأول، تعرضت الآقجة للتدهور على مراحل؛ حيث لم تعد تزيد كثيرًا عن نصف قيمتها الأصلية[٢].

الوجه الظهر

(لوحة ٢) آقجة فضة عثماني باسم السلطان سليمان الأول، ٩٢٦هـ، عن: Zeno, no. 125823

وقد خُفِّض وزن الآقجة بعد ذلك عندما سُكَّت في عهد السلاطين العثمانيين الآخرين، ففي زمن السلطان سليم الثاني (٩٧٤-٩٨٢هـ/ ١٥٦٦-١٥٧٤م)، تم تخفيض الآقجة بعد تقطيع كل ١٠٠ درهم إلى ٤٩٠آقجة، ثم قطعت كل ١٠٠ درهم فضة إلى ٥٣٣ آقجة، وخلال الفترة (٩٩١-٩٩٣هـ/ ١٥٨٤-١٥٨٦م)، تم تقطيع ١٠٠ درهم إلى ٨٠٠ آقجة، وتم تخفيض سعر الآقجة مقابل السلطاني الذهب من ٦٠ آقجة إلى ١٢٠ آقجة بهدف زيادة دخل الدولة، وذلك بسبب نقص كميات الفضة التي واجهتها الدولة[٣]، وقد استقرت الآقجة على أن القرش يساوي ٤٠ باره، والباره ٣ آقجات؛ مما يعنى أن القرش يساوي ١٢٠ آقجة[٤].

وتدل وثائق المحكمة الشرعية بمدينة طرابلس على تداول الآقجات باسم "عثماني" وتجمع على عثمانيات، وتذكر أيضًا "عثمانيات فضيات"[٥]، واستخدمت العثمانيات الفضيات في تحديد مرتب العاملين في المساجد كوظيفة تولية الوقف، مثل: "وظيفة التولية على وقف جامع الطحان المعمور بذكر الله تعالى الكائن باطن طرابلس المعين لها من مُتحصلات الوقف المزبور في كل يوم أربع عثمانيات فضيات"[٦]، ووظيفة المؤذن، مثل: "وظيفة الأذان بالجامع الكبير بطرابلس المعين للوظيفة المزبورة في متحصل وقف الجامع المزبور كل يوم أربع عثمانيات فضيات حسابًا عن كل شهر غرش أسدي"[٧]، ووظيفة الإمامة، مثل: "وظيفة الإمامة بجامع

---

[١]- **أوزتورك:** *الملامح العامة*، ص ٣١.

[٢]- **الصاوي:** *النقود المتداولة*، ص ٧٩- ٨٠.

[٣]- **غنايم (زهير غنايم عبد اللطيف)، والطل (عثمان إسماعيل):** *النقود العثمانية في لواء القدس في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي*، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب مج ١٦، ع٢ ٢٠١٩م، ص ٥٦٤.

[٤]- **العزاوي (عباس):** *تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية*، شركة التجارة والطباعة، بغداد ١٩٥٨م، ص ١٢٤.

[٥]- **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٢، تقرير وظيفة أذان بتاريخ أواسط شهر جمادى الأول ١٠٧٩هـ، ص ١٤١.

[٦]- **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ١، قضية تولية وقف جامع الطحان بتاريخ الثالث من شهر شوال ١٠٧٧هـ، ص ٣.

[٧]- **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٢، قضية تقرير وظيفة بتاريخ أواسط شهر جمادى الأول ١٠٧٩هـ، ص ١٤١.

العطار الكائن بطرابلس، وتناول معلومها المعين لها من متحصل الوقف وقدره في كل يوم ثمان عثمانيات فضيات"[١]، ووظيفة قراءة القرآن، مثل: "وظيفة قراءة الجزء الشريف بعد صلاة العصر بجامع العطار عثمانيان فضة"[٢]، وظيفة التبخرة، مثل: "التبخرة في كل يوم جمعة بالجامع الكبير في كل يوم عثمانيان فضيان"[٣]، وظائف كتابية، مثل: "المُتولي على وقف جامع طينال في كل يوم أربع عثمانيات، ووظيفة كتابية وقف مدرسة القادرية كل يوم عثمانيان، وفي وظيفة قراءة الجزء الشريف بوقف عثمان باشا في كل يوم عثمانيان"[٤].

كما استخدم العثماني في تقدير النفقة اليومية، مثل: "عين لها ولولدها المزبور في كل يوم عشر عثمانيات معاملة يومئذ برسم طعامهما وشرابهما وسائر لوازمهما"[٥]، ويمكن من خلال الأمثلة السابقة تحديد سعر صرف العثماني الفضة بالنسبة للقرش الأسدي؛ حيث كان كل قرش أسدي يساوي ١٢٠ عثماني فضة.

٢- الباره: كلمة تركية تعني قطعة[٦]، وهي تقابل في مصر النصف فضة؛ وبالتالي، تكون النصف فضة والباره اسْمين يدلان على عملة واحدة (لوحة ٣)، ويكتنف الغموض التاريخ الذي سُكَّتْ فيهِ هذه العملة خارج مصر لأول مرة، وإن كان من المؤكد أن تسمية الباره كانت شائعة كمرادف للنصف فضة في مصر منذ عهد سليمان القانوني[٧].

الوجه

الظهر

(لوحة ٣) باره فضة عثماني باسم السلطان عثمان الثالث، ضرب القسطنطينية، ١١٦٨هـ؛ **باموك (شوكت):** التاريخ المالي للدولة العثمانية، تعريب/ عبد اللطيف الحارس، ط١، دار المدار الإسلامي، بيروت ٢٠٠٥م، ص٤٥١، لوحة ٣٠.

لم تنجح كلمة "باره" أن تحجب الجذور المصرية لهذه العملة؛ إذ عرفت في بعض البلاد العربية باسم "مصرية"، وهو ما أُطْلِقَ على النقود عامة فيما بعد، وخاصة في المشرق العربي باسمها مصاري[٨]، وكانت الباره تعادل ٤٠/١ من القرش، وارتبطت بشكل كبير بالقرش في جميع مراحلها إلا فترات قليلة[٩].

وتكشف وثائق المحكمة الشرعية بطرابلس عن تداول الباره تحت اسم "مصرية"، وتجمع على

---

[١] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٢، قضية تقرير وظيفة بتاريخ أواسط شهر رجب ١٠٧٩هـ، ص ١٦٨.

[٢] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٢، قضية تقرير وظيفة بتاريخ أواخر شهر شوال ١٠٨٨هـ، ص ٢٦٤.

[٣] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٢، قضية فراغ وظيفة بتاريخ ٢٠ محرم ١٠٩٠هـ، ص ٣٣١.

[٤] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٣، قضية تقرير وظيفة بتاريخ ٣ رجب ١٠٩٧هـ، ص ٦٨.

[٥] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٢، قضية دعوى بتاريخ ١١ شعبان ١٠٧٩هـ، ص ١٥٢.

[٦] **باموك:** *التاريخ المالي*، ص ١٨٤.

[٧] **عرفة (إيمان محمود):** النقود المتداولة في مصر زمن الحملة الفرنسية (١٢١٣-١٢١٦هـ/ ١٧٩٨-١٨٠١م) دراسة آثاريه فنية، رسالة ماجستير- غير منشورة، كلية الآثار- جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٦٦.

[٨] **الصاوي:** *النقود المتداولة*، ص ٨٥.

[٩] **العزاوي:** *تاريخ النقود*، ص ١٤٦.

"مصريات"[١]، ويُطلق عليها "مصريات فضيات"[٢]، تراوحت قيمتها ما بين ١/ ٤٠ قرش في عام ١٠٩٠هـ/ ١٦٧٩م، وهو ما ورد بقضية وصاية "أربع مصريات حسابًا عن كل عشرة أيام أربعين مصرية بقرش أسدي معاملة يومئذ"[٣]، ثمَّ ١/ ٤٥ قرش في عامي ١٠٩٦- ١٠٩٧هـ/ ١٦٨٥- ١٦٨٦م، وهو ما ورد بقضية نفقة " في كل يوم مصريتين حسابًا عن كل شهر غرش وثلث"[٤]، وبقضية بيع وشراء "في كل سنة ست مصريات عبارة عن كل غرش بخمسة وأربعين مصرية"[٥]، ويتضح من السجلات تنوع الأغراض التي استخدمت فيها المصرية ما بين النفقة، والوصاية، وعمليات البيع، والشراء، وإن كانت أكثر استخدامًا في تحديد المقدار اليومي للنفقة والوصاية.

٣- القروش الأسدية: وهي الريال، أو القروش الهولندية التي تحمل على أحد وجهيها صورة حامي المدينة التي ضربت بها، وتاريخ الضرب، وعلى الوجه الآخر رسم أسد، وعرفت في تركيا باسم "قروش أسدية"، أو "أرسلاني قروش"[٦]، واستخدمت في الدولة العثمانية مع ازدياد التبادل التجاري مع هولندا في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي[٧].

واشتهرت هذه القروش بمدينة طرابلس الشام خلال العصر العثماني، وبتتبع سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس، نجد أنها قد أشارت إليه باسم "غرشًا فضيًا أسديًا"[٨]، و "غروش أسدية"[٩]، و "غروشا أسدية فضة"[١٠]، و "قطعة غروشية فضية"[١١]، وعلى الرغم من عدم ذكر لفظ أسدي في تعريف العملة المستخدمة، إلا أنه يمكن نسب هذه الإشارة إلى القروش الأسدية بناءً على ما ورد بعد ذلك، ونصه: "خمسة عشر قطعة غروشية فضة حسابًا عن كل سنة ربع قرش أسدي"[١٢].

كانت القروش الأسدية العملة الرئيسة داخل طرابلس، والتزمت القرى التابعة لطرابلس بالدفع بالقروش الأسدية، مثال لذلك: التزام ناحية عكار ، وصافيتا، والجبة عن الفترة من ١٧ رمضان ١٠٧٨هـ/ ١ مارس ١٦٦٨م وحتى ٢٨ رمضان ١٠٧٩هـ/ ١ مارس ١٦٦٩م "بمبلغ قدره خمسة وستون ألف غروش أسدي نصفه حفظًا لأصله اثنان وثلاثون ألف غروش وخمسمائة غرش أسدي عن ناحية عكار ثلاثة وأربعون ألف

---

[١] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٢، قضية نفقة بتاريخ ٦ شوال ١٠٨٨هـ، ص ٢٥٥.
[٢] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٢، قضية نفقة بتاريخ ٩ جمادى الأول ١٠٨٨هـ، ص ١٩١.
[٣] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٢، قضية وصاية بتاريخ ٩ صفر ١٠٩٠هـ، ص ٣٤٧.
[٤] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٣، قضية نفقة بتاريخ أواخر ذي القعدة ١٠٩٦هـ، ص ١٥.
[٥] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٣، قضية بيع وشراء بتاريخ أواخر جمادى الآخر ١٠٩٧هـ، ص ٦٦
[٦] **الصاوي:** *النقود المتداولة*، ص ١٥٩- ١٦٠.
[٧] **غنايم، والطل:** *النقود العثمانية*، ص ٥٦٨.
[٨] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٢، قضية بيع وشراء بتاريخ أواخر شهر رمضان ١٠٧٨هـ، ص ١٦.
[٩] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٢، قضية دعوى بتاريخ أواسط شهر شوال ١٠٧٨هـ، ص ١٩.
[١٠] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٢، قضية بيع وشراء بتاريخ ٢٩ صفر ١٠٧٩هـ، ص ٩١.
[١١] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٢، قضية وقف بتاريخ أواخر شهر ذي القعدة ١٠٧٨هـ، ص ٤١.
[١٢] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٢، قضية وقف بتاريخ أواخر شهر ذي القعدة ١٠٧٨هـ، ص ٤١.

غروش، وعن ناحية صافيتا أربعة عشر ألف غروش، وعن ناحية جبة بشري ثمانية آلاف غروش"[١]، كما قدرت ديَّةُ المقتول بالقروش الأسدية، وكان مقدارها ألف قرش أسدي[٢].

كان يطلق على القروش الدراهم السلطانية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، مثل: "بثمن قدره من القروش الأسدية ثلاثمائة قرش دراهم فضة معاملة يومئذ"[٣]، و "بثمن قدره من القروش الأسدية معاملة يومئذ ألف قرش وثمانمائة قرش دراهم سلطانية مقبوضة تمامًا"[٤].

٤- الشاهي: نقد استخدمه العثمانيون من الذهب، والفضة، والنحاس، منذ أيام السلطان سليم الأول، وسليمان القانوني (لوحة ٤)[٥]، والكلمة منسوبة إلى الشاه، وهو: (الملك)، ليكون بذلك معناها: (القطعة الملكية)، أو (النقد الملكي)[٦].

(لوحة ٤) شاهي فضة عثماني، باسم السلطان سليمان الأول؛ **باموك:** التاريخ المالي للدولة العثمانية، ص٤٤٣، لوحة ١٥.

ضرب هذا النقد في البداية خلال القرن الخامس عشر الميلادي في شرق الأناضول بإمارة ألاق قوينلو، وأطلق عليه "شاهروخي" على اسم ابن تيمور الشاه روخ، وكان وزنه حوالي ٤,٧ جرام، وخلال القرن السادس عشر الميلادي، كانت القطع الفضية التي تزن حوالي ٤ جرام تدعي بحسب المكان: "تمغا"، أو "شاهي"، أو "محمودي"، أو "ضعفي الشاهي"[٧]، وعندما ضربت هذه النقود في بلاد الشام خلال العصر العثماني، خُفِّضَ وزن الشاهي ليصل إلى ٣,٨٤٠ جرام، في محاولة من الدولة العثمانية منع تهريب الفضة نحو الشرق عن طريق التجار، ولكن هذا التخفيض ألحق الضرر بدار ضرب حلب؛ حيث نقلت الفضة من حلب إلى بغداد، وتنافست دور الضرب في غَشّ الشاهي استجلابا للفضة[٨].

وتراجع إنتاج الشاهي بعد العقد الأول من القرن السابع عشر الميلادي؛ بسبب الصعوبات في إيجاد

---

[١] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٢، قضية التزام ناحية عكار وصافيتا والجبة بتاريخ أواسط شهر ذي الحجة ١٠٧٨هـ، ص ٥٢.
[٢] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٢، قضية تقسيط دية بتاريخ غرة شهر ربيع آخر ١٠٩٠هـ، ص ٣٥٤.
[٣] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٢٩، حجة بيع بتاريخ شهر صفر ١٢١٦هـ، ص ١٠.
[٤] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٣٠، حجة بيع بتاريخ ٢ شهر شعبان ١٢٤١هـ، ص ١٥.
[٥] **العزاوي:** *تاريخ النقود*، ص ١٧٣.
[٦] **الكرملي (أنستاس ماري):** *النقود العربية وعلم النميات*، المطبعة العصرية، القاهرة ١٩٣٩م، ص ١٧٧.
[٧] **باموك:** *التاريخ المالي*، ص ١٩٥- ١٩٦.
[٨] **عبد القادر:** *النقود المتداولة*، ص ٧٨.

موارد للفضة، وعدم قدرة الحكومة على ضبط نوعية النقد، وفي العقود الأولى من القرن الثامن عشر، عادت الحكومة إلى إصدار نقدين؛ وزن الأول ٢,٧ جرام، والثاني ٥,٣ جرام، ويغلب أنه أطلق على أحدهما اسم "الشاهي"، والآخر "ضعفي الشاهي"[١].

وتشير سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس إلى تداول الشاهي بمدينة طرابلس منذ بداية الحكم العثماني لها، وورد الشاهي مقرونًا بالغرش في بعض الوثائق، مثل: "شاهيه غروشية"[٢]، وتُجْمعُ علَى: "شاهيات غروشيات"[٣]، كما وردت بلفظ "شاهيات، شاهيه"[٤]، و " شاهيات فضيات"[٥]. واستخدم الشاهي في أغلب الأحيان في قضايا النفقة، وتم تحديد مبلغ نفقة الأولاد للصرف على طعامهم وكسوتهم يوميًا بالشاهي، مثل: **قضية نفقة مؤرخة غرة شهر المحرم ١٠٧٩هـ، تنص على**: "في كل يوم يمضي من تاريخ أدناه شاهيه غروشية برسم طعامهم وشرابهم وكسوتهم وساير لوازمهم"[٦]. وكان يُنَصُّ على مقدار النفقة خلال الشهر، مثل: **قضية نفقة مؤرخة غرة شهر ذي الحجة ١٠٩٧هـ، تنص على**: "في كل يوم خمس شاهيات فضيات تستقبل من تاريخه بذيله حسابًا عن كل شهر اثني عشر غرشًا ونصف غرش، وذلك برسم طعامهم وشرابهم وكسوتهم وسائر لوازمهم"[٧]، و**قضية أخرى مؤرخة أوائل جمادى الآخر ١٠٩٨هـ، تنص على**: "في كل يوم شاهتين غروشتين حسابًا عن كل شهر خمسة غروش أسدية، وذلك بنظير طعامهما وشرابهما وكسوتهما وساير لوازمهما الشرعية"[٨]، ويستدل من آخر قضيتين أن الغرش كان يعادل ١٢ شاهي فضي.

٥- الدراهم: لم يثبت تداول عملات مستقلة في طرابلس يطلق عليها اسم دراهم، وإن كان المسمى قد ظهر في وثائق المحكمة الشرعية، وكانت له العديد من الدلائل عند وروده في سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس.

فنجد ذكر للدراهم بقضية إقرار: "وأنفقت جميع الثمن على القاصر المتوفى المذكور وعلى شقيقته المرقومة حال حياته ولم يتأخر في يدها الدرهم الفرد"[٩]، والمقصود هنا ليست عملة للتداول، ولكن المقصود أنه لم تتبق أية أموال عليها، وبذلك، تكون كلمة الدرهم هنا للدلالة على النقود بشكل عام وليس نوع محدد. وورد لفظ الدراهم **بقضية دعوى منع**: "وأنفق عليها مبلغًا من الدراهم"[١٠]، والمقصود بها هنا الغروش الأسدية؛ لأن الوثيقة أوضحت في بدايتها أن مقدار المبلغ الذي أُنفق ٦٠ قرشًا أسديًا، وأصبح ذكر الدراهم مقرونًا بذكر

---

[١] **باموك:** *التاريخ المالي*، ص ١٩٩.
[٢] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٢، قضية نفقة بتاريخ غرة شهر المحرم ١٠٧٩هـ، ص ١٥١.
[٣] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٣، قضية نفقة بتاريخ ١٨ شهر ذي القعدة ١٠٩٦هـ، ص ١١.
[٤] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٣٠، قضية دعوى ومنع في وقف بتاريخ ٢٠ شهر رجب ١٢٤١هـ، ص ٧.
[٥] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٣، قضية نفقة بتاريخ غرة شهر ذي الحجة ١٠٩٧هـ، ص ١١٠.
[٦] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٢، قضية نفقة بتاريخ غرة شهر المحرم ١٠٧٩هـ، ص ١٥١.
[٧] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٣، قضية نفقة بتاريخ غرة شهر ذي الحجة ١٠٩٧هـ، ص ١١٠.
[٨] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٣، قضية نفقة بتاريخ أوائل شهر جمادى الآخر ١٠٩٨هـ، ص ١٣٨.
[٩] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٢، قضية دعوى بتاريخ ١١ صفر ١٠٩٠هـ، ص ٣٣٦.
[١٠] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٢، قضية دعوى منع بتاريخ ٢٥ ربيع أول ١٠٩٠هـ، ص ٣٤٨.

القروش الأسدية في وقت لاحق، مثل: "بثمن قدره من القروش الأسدية معاملة يومئذ تسعمائة قرش دراهم سلطانية مقبوضة تمام"[١].

٦- ريال الالتمشلي: عرف باسم "تمشلك"، أي: الستين بالتركية، مع إضافة الياء أداة النسبة ليكون معناها "ذا الستين"[٢]، وهو من مضاعفات الباره؛ حيث يعادل ستين باره، أي ما يعادل اثنين زولطة[٣]، أو ما يطلق عليه جفتة زولطة[٤].

عرف هذا النقد بمدينة طرابلس باسم "ريال الالتمشلي"، أو "ريال الالطمشلي"، ويبدو أنه كان من النقود الرئيسة بطرابلس خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر؛ حيث صدر أمر من السيد عبد الله والي صيدا وطرابلس لواء غزة ويافه، مؤرخ ٢٢ جمادى الأولي سنة ١٢٤٣هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨٢٧م، (لوحة ٥)، (ملحق١)، يتضمن النقود التي صدرت الأوامر بتداولها في تلك الفترة، مع تحديد قيمة تداولها، ومن ضمنها: ريال الالتمشلى "وريال الالتمشلى بستين فضة، ونصفه بثلاثين فضة"[٥]. كان هذا الأمر نتيجة زيادة سعر العملة في تلك الفترة حتى وصل سعر ريال الالتمشلي إلى ٣ قروش ونصف، أي ما يعادل ١٤٠ فضة؛ لذلك، صدرت الأوامر بتحديد سعر المعاملة، وتضايق الناس من ذلك، وكانوا يتعاملون سرًا بالأسعار الأخرى[٦].

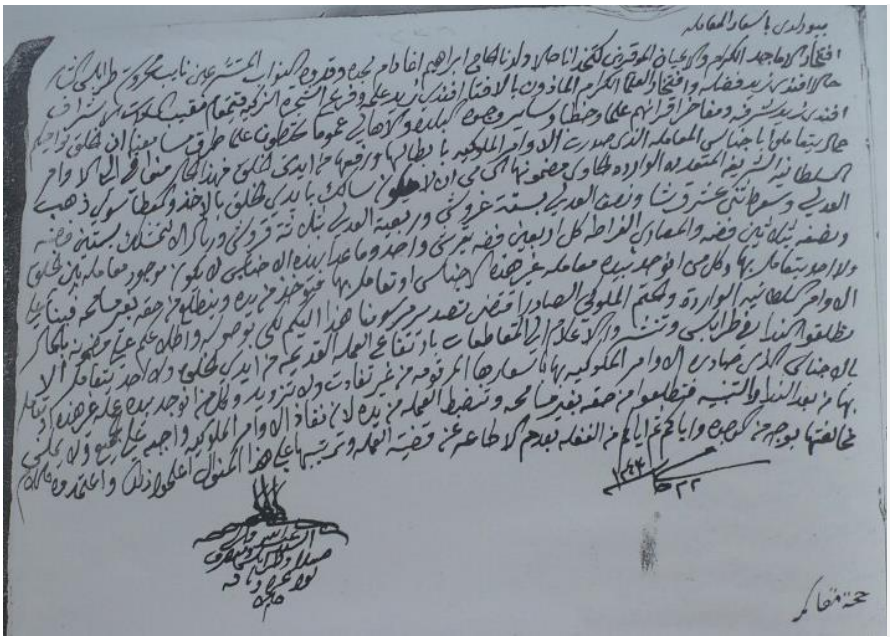

(لوحة ٥) أمر بتحديد أسعار المعاملة بمدينة طرابلس الشام، مؤرخ بتاريخ ٢٢ جمادى الأولي سنة ١٢٤٣هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨٢٧م؛ عن: سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس الشام: سجل ٣٠، أعوام ١٢٤١-١٢٤٣هـ/ ١٨٢٥-١٨٢٧م، ص ٢٢٦.

---

[١] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٣٠، حجة بيع بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٤١هـ، ص ٣٠.

[٢] **الكرملي:** *النقود العربية*، ص ١٧١.

[٣] **عبد القادر (أحمد محمد يوسف):** *نقود على بك الكبير (١١٤٠-١١٨٧هـ/١٧٢٧-١٧٧٣م)*، ط١، قنديل للطباعة والنشر، دبي ٢٠١٨م، ص ٨٢.

[٤] **الزولطة:** هي قطعة نقدية بولندية المنشأ، وتعرف باسم "ظولوطة" iselote أو zloty، وكانت بداية استخدامها تزيد عن القرش وتعادل من حيث الوزن ثلثيه، أو ثلاثة أرباعه، ومن مضاعفاتها: جفتة زلطة، وهي فئة الستين باره؛ **الحزماوي:** *النقود العثمانية*، ص ٦٢.

[٥] **سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس:** سجل ٣٠، أعوام ١٢٤١-١٢٤٣هـ/ ١٨٢٥-١٨٢٧م، ص ٢٢٦.

[٦] **الشهابي:** *لبنان في عهد الأمراء*، ج٣، ص ٧٧٩.

الخاتمة:

تكشف دراسة وثائق المحكمة الشرعية بمدينة طرابلس الشام في العصر العثماني، التنوع في التداول النقدي داخلها، ومن خلال دراسة هذه الوثائق، استطاع الباحث أن يتوصل إلى العديد من النتائج المهمة، يمكن استعراضها على النحو التالي:

- بينت الدراسة الأهمية التجارية لميناء طرابلس الشام في العصر العثماني، والذي كان له أبلغ الأثر في تنوع النقود المحلية، أو الأجنبية المتداولة في المدينة خلال العصر العثماني.
- أكدت الدراسة أن النقود الرئيسة في مدينة طرابلس الشام كانت النقود الفضية، وعلى رأسها القروش الأسدية، التي سادت التعاملات النقدية المختلفة حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، وكانت جميع النقود الأخرى؛ سواء الذهبية، أو الفضية، تحتسب قيمتها مقارنة بالقروش.
- تنوعت النقود بمدينة طرابلس الشام ما بين الذهب العدلي، والآقجة بالعثماني، والباره بالمصرية، والقروش الأسدية، والشاهي، والدراهم، وريال الالطمشلي.
- أثبتت الدراسة ارتفاع سعر تداول الذهب العدلي خلال عامي ١٢٤١-١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦-١٨٢٧م؛ حيث كان يعادل ١٤ قرشًا، ثم ارتفعت قيمته ليساوي ١٥ قرشًا، وارتفع مرة أخرى ليساوي ٢١ قرشًا؛ مما أدى إلى صدور أمر من الوالي بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٢٤٣هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨٢٧م، يحدد فيه أسعار النقود المتداولة وقيمتها، وحدد فيه سعر الذهب العدلي بما يعادل ١٢ قرشًا.
- أوضحت الدراسة تداول الآقجة في مدينة طرابلس الشام باسم "عثماني- عثماني فضة"، وكانت تستخدم في تحديد قيمة مرتبات العاملين في المساجد: الإمام، المُؤذن، المُقرئ، مُتولي الوقف، وتقدير النفقة اليومية للأطفال، وكان سعر صرفها: كل قرش أسدي يساوي ١٢٠ عثماني فضة.
- تمَّ تداول الباره في مدينة طرابلس الشام باسم "مصرية"، وتراوحت قيمتها ما بين ١/ ٤٠ قرش في عام ١٠٩٠هـ/ ١٦٧٩م، ثمَّ: ١/ ٤٥ قرش في عامي ١٠٩٦-١٠٩٧هـ/ ١٦٨٥-١٦٨٦م.
- أوضحت الدراسة أن القروش الأسدية كانت العملة الرئيسة داخل طرابلس الشام، وكانت تستخدم في تقدير أسعار صرف جميع العملات الأخرى، وفي جميع عمليات البيع والشراء، ويُدْفَعُ بها التزامُ القرى التابعة لطرابلس.
- أكدت الدراسة على تداول الشاهي الفضي بمدينة طرابلس الشام، واستخدم في قضايا النفقة غالبًا، وكان القرش الأسدي يعادل ١٢ شاهي فضي.
- أثبتت الدراسة عدم تداول الدراهم الفضية في مدينة طرابلس الشام، وأن ظهورها بهذه التسمية بوثائق المحكمة الشرعية كان يدل على القروش الأسدية، أو على النقود بشكل عام.
- أثبتت الدراسة تداول النقد المصري المعروف "تمشلك"، بمدينة طرابلس الشام، باسم "ريال الالتمشلي"، أو "ريال الالطمشلي"، وكان يعادل ستين فضة، أي قرش ونصف.
- نشرت لأول مرة وثيقة تتضمن أمرًا بتحديد أسعار المعاملة بمدينة طرابلس الشام، تُؤرخ بـ ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٢٤٣هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨٢٧م، تضمنت النقود التي صدرت الأوامر بتداولها في تلك الفترة، مع تحديد قيمة تداولها.

ملحق (١)

أمر بتحديد أسعار المعاملة بمدينة طرابلس الشام، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولي سنة ١٢٤٣هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨٢٧م (لوحة ٦)، تضمن العملات التي صدرت الأوامر بتداولها في تلك الفترة، وتحديد قيمة تداولها، ونص الوثيقة كما يلي[١]:

١. بيورلدى[٢] بأسعار المعاملة
٢. افتخار الأماجد الكرام والأعيان الموقرين كتخدانا حالا ولدنا الحاج إبراهيم أغا دام مجده وقدوه النواب المشرعين نائب محروسة طرابلس الشام
٣. حالا أفندي زيد فضله وافتخار العلماء الكرام المأذون بالإفتاء أفندي زيد علمه وفرع الشجرة الزكية قيمقام نقيب أغاوات الأشراف
٤. أفندي زيد شرفه ومفاخر أقرانهم علما وخطبا وساير وجوه البلدة والأهالي عموما تحيطون علما طرق مسامعنا أن الخلق نواحيكم
٥. عمال يتعاملوا بأجناس المعاملة الذي صدرت الأوامر الملوكية بإبطالها ورفعها في أيدي الخلق فهذا الحال منعا في الأوامر
٦. السلطانية الشريفة المتعددة الواردة الحاوي مضمونها السامي ألا يكون ساكك بأيدي الخلق بالأخذ والعطا سوى ذهب
٧. العدلي وسعرها اثنى عشر قرشا ونصف العدلي بستة غروش وربعية العدلي بثلاثة قروش وريال الالتمشلى بستين فضة
٨. ونصفه بثلاثين فضة والمصاري الفراطة كل أربعين فضة بقرش واحد وما عدا بهذه الأجناس لا يكون موجود معاملة بين الخلق
٩. ولا أحد يتعامل بها وكل من اتوجد بيده معامله غير هذه الأجناس أو تعامل بها فتؤخذ من يده ويتطلع في حقه بغير مسامحة فينا على
١٠. الأوامر السلطانية الواردة والختم الملوكي الصادر اقتضى تصدير مرسومنا هذا اليكم لكي بوصوله واطلاعكم على مضمونه بالحال
١١. تطلقوا الندا في طرابلس وتنشروا الإعلام إلى المقاطعات بارتفاع العملة القديمة من أيدي الخلق ولا أحد يتعامل إلا
١٢. بالأجناس الذي صادره الأوامر الملوكية بها بأسعارها المرقومة من غير تفاوت ولا تزويد وكل من اتوجد بيده عمله غير هذه أو معامله
١٣. بها من بعد الندا والتنبيه فتطلعوا من حقه بغير مسامحة وتضبط العملة من يده لأن نفاذ الأوامر الملوكية واجبة على الجميع ولا يمكن
١٤. مخالفتها بوجه من الوجوه وإياكم ثم إياكم من الغفلة بعدم الإطاعة عن قضية العملة وترتيبها على هذا المنوال اعلموا ذلك واعتمدوه حالا

٢٢ جمادى الأول سنة ١٢٤٣	السيد عبد الله والى صيدا وطرابلس ومتصرف لواء غزه ويافه حالا

[١] سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس الشام: سجل ٣٠، أعوام ١٢٤١-١٢٤٣هـ/ ١٨٢٥-١٨٢٧م، ص ٢٢٦.

[٢] بيورلدي: فعل تركي بمعنى: "أمر، أو كلف".

المصادر والمراجع:

- **سجلات المحكمة الشرعية بمدينة طرابلس الشام.**

أولًا: المصادر العربية

- **ابن إياس (محمد بن أحمد):** *بدائع الزهور في وقائع الدهور*، ج٥، تحقيق/ محمد مصطفى، ط١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٦١م.
- **الشدياق (طنوس بن يوسف):** *أخبار الأعيان في جبل لبنان*، ج٢، مكتبة العرفان، بيروت ١٩٥٤م.
- **شريف (حكمت بك):** *تاريخ طرابلس الشام من أقدم أزمانها إلى هذه الأيام*، حققه/ منى حداد ومارون عيسى، ط١، دار حكمت شريف ودار الإيمان، طرابلس ١٩٨٧م.
- **الشهابي (حيدر أحمد):** *لبنان في عهد الأمراء الشهابيين*، ضبط/ أسد رستم، ٣ أجزاء، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٣٣م.

ثانيًا: المراجع العربية

- **أوزتورك (مصطفى):** *الملامح العامة لتاريخ السكة العثمانية، ترجمة/ سيد محمد السيد، ضمن كتاب النقود العثمانية تاريخها – تطورها- مشكلاتها*، مكتبة الآداب، القاهرة ٢٠٠٣م.
- **باموك (شوكت):** *التاريخ المالي للدولة العثمانية*، تعريب/ عبد اللطيف الحارس، ط١، دار المدار الإسلامي، بيروت ٢٠٠٥م.
- **حلبص (فاروق):** *أبحاث في تاريخ ولاية طرابلس إبان الحكم العثماني من خلال الوثائق الرسمية العثمانية*، ط١، بيروت ٢٠٠٧م.
- **الحمصي (نهدى صبحي):** *تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي*، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٦م.
- **سالم (السيد عبد العزيز):** *طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي*، ط١، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٦٦م.
- **الصاوي (أحمد):** *النقود المتداولة في مصر العثمانية*، ط٢، مركز الحضارة العربية، القاهرة ٢٠٠٨م.
- **العبد الرحمن (حكمات):** *النقود العثمانية في سورية*، ط١، الجامعة الأردنية، الأردن ١٩٩٦م.
- **عبد القادر (أحمد محمد يوسف):** *نقود على بك الكبير (١١٤٠-١١٨٧هـ/١٧٢٧-١٧٧٣م)*، ط١، قنديل للطباعة والنشر، دبي ٢٠١٨م.
- **العزاوي (عباس):** *تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية*، شركة التجارة والطباعة، بغداد ١٩٥٨م.
- **فهمي (نعيم زكي):** *طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٣م.
- **القطار (إلياس):** *نيابة طرابلس في عهد المماليك (٦٨٨-٩٢٢هـ/١٢٨٩-١٥١٦م)*، ط١، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٩٨م.
- **الكرملي (أنستاس ماري):** *النقود العربية وعلم النميات*، المطبعة العصرية، القاهرة ١٩٣٩م.
- **المازندراني (موسى الحسيني):** *تاريخ النقود الإسلامية*، ط٣، دار العلوم للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٨م.
- **نوفل (عبد الله حبيب):** *تراجم علماء طرابلس وأدبائها*، ط١، مطبعة الحضارة، طرابلس ١٩٢٩م.

ثالثًا: الدوريات العلمية

- **عبد الرحيم (عبد الرحيم عبد الرحمن):** *النظم الإدارية العثمانية في البلدان العربية وأثرها في العلاقات العربية العثمانية ١٥١٧/ ١٧٩٨ م*، مجلة الدارة مج ٩، ع١، ١٩٨٣م.
- **غنايم (زهير غنايم عبد اللطيف)، والطل (عثمان إسماعيل):** *النقود العثمانية في لواء القدس في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي*، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب مج ١٦، ع٢، ٢٠١٩م.
- **يوسف (إلهام عادل)، ويوسف (محمد غسان):** *ميناء طرابلس في العهد العثماني*، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مج ٤١، ع٢، ٢٠١٩م.

رابعًا: الرسائل العلمية

- **أباظة (عبده إبراهيم محمد):** *النقود المتداولة في مصر في عصر محمد علي باشا (١٢٢٠- ١٢٦٤ هـ/ ١٨٠٥- ١٨٤٨ م)*، رسالة ماجستير- غير منشورة، كلية الآثار- جامعة القاهرة، ١٩٩٩م.
- **عبد القادر (أحمد محمد يوسف):** *النقود المتداولة في بلاد الشام في العصر العثماني وقيمها النقدية دراسة أثرية فنية*، رسالة دكتوراه- غير منشورة، كلية الآثار- جامعة القاهرة، ٢٠١١م.
- **عرفة (إيمان محمود):** النقود المتداولة في مصر زمن الحملة الفرنسية (١٢١٣- ١٢١٦هـ/ ١٧٩٨- ١٨٠١م) دراسة آثاريه فنية، رسالة ماجستير- غير منشورة، كلية الآثار- جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م.

خامسًا: المراجع الأجنبية

- **Lane- Poole (Stanley):** *The Coins of The Turks in The British Museum*, Class XXVI, London, 1883.

سادسًا: المواقع الإلكترونية

- **ZENO.RU;** Oriental Coins Database.